

Distr.: General
4 October 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٧٠ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث،
بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي
الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١١٧/٦٦، أن يقدم إليها في دورتها السابعة والستين تقريراً عن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، وعن تنفيذ ذلك التقرير. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة خلال العام الماضي وعن الجهود التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن لتنفيذ توصيات الجمعية العامة الواردة في القرار ١١٧/٦٦، التي تقع ضمن نطاق مسؤولية الإدارة.

ويتناول هذا التقرير التدابير التي اتخذتها إدارة شؤون السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن لمواصلة النهوض بالرؤية الاستراتيجية لنظام حديث ومهني لإدارة الأمن يكفل سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم وسلامتهم وأمن مباني الأمم المتحدة وأصولها لتمكين المنظمة من الاضطلاع بأنشطتها.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١١٧/٦٦ أن يقدم إليها في دورتها السابعة والستين تقريراً شاملاً ومستكملاً عن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، وعن تنفيذ ذلك القرار. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة خلال السنة الماضية وعن الجهود التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن لتنفيذ توصيات الجمعية العامة الواردة في القرار ١١٧/٦٦، التي تقع ضمن نطاق مسؤولية الإدارة.

٢ - ويتضمن هذا التقرير تحليلاً مفصلاً للحوادث الأمنية التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة^(١) في السنة التقويمية ٢٠١١، ويقارن تلك البيانات، حسب الاقتضاء، ببيانات عام ٢٠١٠ والسنوات السابقة. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات بشأن الحوادث الأمنية التي وقعت خلال فترة الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٢. ويقدم هذا التحليل صورة أوضح عن التهديدات التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها وبرامجها، بما في ذلك المساعدات الإنسانية.

٣ - ويبين التقرير التدابير التي اتخذتها إدارة شؤون السلامة والأمن ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن لمواصلة النهوض بالرؤية الاستراتيجية لنظام حديث ومهني لإدارة الأمن يدعم المسؤولين المعيّنين وأفرقة إدارة الأمن حول العالم لتمكين الأمم المتحدة من تنفيذ برامجها وأنشطتها.

ثانياً - التحديات والأخطار الأمنية التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها

٤ - استمرت التهديدات الموجهة ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة في الارتفاع خلال الفترة التي قيد الاستعراض. وفي خضم تصاعد التهديدات الموجهة ضد الأمم المتحدة، شكل تفجير مكتب الأمم المتحدة في أبوجا عام ٢٠١١ أخطر

(١) لأغراض هذا التقرير، يشير المصطلح "موظفو الأمم المتحدة" إلى جميع الموظفين المشمولين بنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، بمن فيهم موظفو منظومة الأمم المتحدة، ومتطوعو الأمم المتحدة، والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة الذين يجري نشرهم على أساس فردي، في بعثات إدارة عمليات حفظ السلام أو بعثات إدارة الشؤون السياسية، والمستشارون، وأفراد المتعاقدين، والخبراء المكلفون بمهام، وسائر المسؤولين المعيّنين بموجب اتفاق تعاقدية مباشر مع إحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولا يشير المصطلح إلى الأفراد العسكريين التابعين للوحدات الوطنية أو أفراد وحدات الشرطة المشكّلة الذين يجري نشرهم مع وحداتهم.

حادثة فردية وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي تلك الحادثة، هاجم انتحاري دار الأمم المتحدة في أبوجا في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١، مما أسفر عن مقتل ٢٣ شخصا وإصابة أكثر من ١٠٠ آخرين. وقد لقي ثلاثة عشر موظفا من موظفي الأمم المتحدة^(٢) و ١٠ أشخاص من خارج الأمم المتحدة حتفهم، وأصيب ٧٧ من موظفي الأمم المتحدة.

٥ - وفي الوقت نفسه، تواصل المنظمة الاضطلاع بالأنشطة والبرامج المكلفة بها استنادا إلى رؤية استراتيجية تركز على "كيفية البقاء" وتنفيذ البرامج الصادر تكليف بشأنها. وعلى هذا النحو، واصلت الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها العمل في عام ٢٠١١ وفي النصف الأول من عام ٢٠١٢ في ميادين مختلفة تعتبر مواقع محفوفة بمخاطر شديدة، بما في ذلك بيئات النزاع وبيئات ما بعد النزاع. ولا تزال الدول الأعضاء والشعوب في جميع أنحاء العالم تتوقع أن تكون الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها موجودون في حالات الأزمات أو الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات السياسية. وكثيرا ما تسفر هذه الحالات عن عواقب إنسانية وخيمة تستدعي وجود الأمم المتحدة.

٦ - وفي الوقت نفسه، ظل الاحترام الذي يلقيه عمل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية يتضاءل. وظلت الهجمات العنيفة على المدنيين، ومنهم العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية، وأعمال التطرف تعرقل أو تؤخر برامج الأمم المتحدة التي تهدف إلى تقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز التنمية وبناء مؤسسات الدولة ودعم الانتقال السياسي أو توطيد السلام في فترة ما بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك، لا يزال الموظفون المتفانون يبذلون قصارى جهدهم للاضطلاع ببرامج تهدف إلى مساعدة المدنيين المنكوبين. ورغم التحديات والتهديدات الجديدة، يواصل نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة^(٣) تحسين العمليات وأطر السياسة العامة تلبية للطلب على زيادة عمليات الأمم المتحدة في المزيد من المواقع الخطرة.

ألف - الموظفون الذين تعرضوا إلى حوادث أمنية في عام ٢٠١١

٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن ونظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة تعزيز جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالحوادث الأمنية التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة. ولا يزال ضرورياً تحليل البيانات بدقة لاستخلاص نتائج صحيحة بشأن التحديات الأمنية التي تواجهها الأمم المتحدة.

(٢) لقي أحد عشر موظفا من موظفي الأمم المتحدة مصرعهم في أعقاب الانفجار؛ وثوفي موظفان آخريان بعد أن تم إجلاؤهما طبييا. وأصيب ١٢٥ موظفا على الأقل من موظفي الأمم المتحدة ومن خارج الأمم المتحدة بجروح في الهجوم.

(٣) يشمل نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكذلك الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة التي لديها مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة بشأن إدارة الأمن.

٨ - وفي الوقت الراهن، يُطبق نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة على ١٥٠.٠٠٠ موظف يعملون في أكثر من ١٨٧ بلدا. ويعمل قرابة ٣٠.٠٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة في مقار^(٤)، ويعمل ما يزيد عن ١٢٠.٠٠٠ موظف في مراكز عمل أخرى غير المقار^(٥)، بما في ذلك المكاتب الميدانية. وفي عام ٢٠١١، أطلقت إدارة شؤون السلامة والأمن ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة نظاما هاما للإبلاغ عن الحوادث الأمنية من أجل تعزيز جمع المعلومات وتحليل الحوادث الأمنية التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة. ويتضمن نظام الإبلاغ، الذي كان الغرض منه أن يكون متكاملًا مع نظام المعلومات الجغرافية، طريقة موحدة لتسجيل الأحداث الأمنية مستقلة عن تسجيل أثر الحادث. وهو يعرض لمحة عامة عن الحوادث التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة ومبانيها وممتلكاتها وبرامجها في جميع أنحاء العالم.

٩ - وفيما يلي بعض الاستنتاجات الرئيسية لتحليل الحوادث الأمنية الكبيرة^(٦) المبلغ عنها في عام ٢٠١١:

- (أ) من بين الموظفين العاملين في منظومة الأمم المتحدة البالغ عددهم ١٥٠.٠٠٠ تضرر ١٧٥٩ موظفا، أو ١,٢ في المائة، بسبب الحوادث الأمنية الكبيرة التي وقعت في عام ٢٠١١، مقابل ١ في المائة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠٠٩؛
- (ب) لقي ما مجموعه ٧٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة مصرعهم في حوادث أمنية كبيرة، مقابل ٢٤ موظفا في عام ٢٠١٠ و ٤٥ موظفا في عام ٢٠٠٩؛
- (ج) لقي ستة وعشرون موظفا حتفهم بسبب العنف، وقتل ٤٤ موظفا في حوادث ذات علاقة بالسلامة، مقابل خمسة موظفين و ١٩ موظفا في عام ٢٠١٠، و ٣١ موظفا و ١٤ موظفا في عام ٢٠٠٩؛

(٤) لأغراض هذا التقرير، تُعرف "المقار" بوصفها مقار مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأعضاء في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة.

(٥) هذه الأرقام المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة مستمدة من إحصاءات المؤسسات في النظام الموحد للأمم المتحدة.

(٦) في هذا التقرير، تشير عبارة "الحوادث الأمنية الكبيرة" إلى الحوادث المبلغ عنها التي ألحقت ضررا كبيرا ببيئة عمل الأمم المتحدة، وتشمل أعمال السلب، والاعتداءات الجسدية، وأعمال التهريب والتحرش، والجرائم المرتكبة ضد أماكن الإقامة، وحالات الاحتجاز والاعتقال والحوادث ذات الصلة بالسلامة، مثل حوادث الطرقات وحوادث الطيران. ولا تشمل الحوادث الأمنية الصغيرة التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة يوميا من ضياع أو سرقة وثائق الهوية والسرقات الصغيرة على سبيل المثال. وللاطلاع على التفاصيل بشأن جميع الحوادث الكبيرة، انظر المرفق الأول.

(د) أصيب ما مجموعه ٣١١ موظفا في حوادث أمنية كبيرة (مقابل ٢٣٢ موظفا في عام ٢٠١٠ و ١٩٠ موظفا في عام ٢٠٠٩)، و ١٤٥ موظفا نتيجة للعنف و ١٦٦ موظفا في حوادث تتعلق بالسلامة؛

(هـ) من بين ٤٤ موظفا قتلوا في حوادث تتعلق بالسلامة، توفي ٣١ موظفا في ثلاث حوادث طيران، و ١٠ موظفون نتيجة لحوادث مرورية على الطرق وثلاثة موظفون في حوادث وقعت في أماكن العمل (أو حوادث تتعلق بالسلامة المهنية)؛

(و) كان حوالي ٩٨ في المائة من جميع موظفي الأمم المتحدة الذين تضرروا من الحوادث الأمنية من العاملين في الميدان.

١٠ - وفيما يلي بعض الاستنتاجات الرئيسية التي يجب استخلاصها من تحليل هذه الحوادث الأمنية الكبيرة:

(أ) على النقيض مما حدث في عام ٢٠١٠، عندما كانت الجريمة هي السبب الرئيسي في الوفيات والإصابات الناجمة عن العنف الذي تعرض له موظفو الأمم المتحدة، كانت أعمال التطرف في عام ٢٠١١ السبب الرئيسي في ٥٠ في المائة من الوفيات و ٦٠ في المائة من الإصابات، ونتج معظم الوفيات والإصابات من عمل متطرف واحد ضد منشآت الأمم المتحدة في أبوجا في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١؛

(ب) على النقيض مما حدث في عام ٢٠١٠، عندما كانت حوادث المرور على الطرق هي السبب الرئيسي للوفاة بسبب حوادث تتعلق بالسلامة، كان ٧٠ في المائة من الوفيات المتعلقة بالسلامة في عام ٢٠١١ ناتجة عن كوارث الطيران؛

(ج) تعرض مزيد من موظفي الأمم المتحدة المعينين محليا لأضرار من الحوادث الأمنية مقارنة بالموظفين المعينين دوليا. ومن بين ٢٦ موظفا قضوا في أعمال عنف، كان ١٩ موظفا منهم معينين محليا مقابل سبعة موظفين معينين دوليا. بيد أن هذه الأرقام تعكس زيادة نسبة الموظفين المعينين محليا مقارنة بالموظفين المعينين دوليا في العدد الإجمالي لموظفي الأمم المتحدة؛

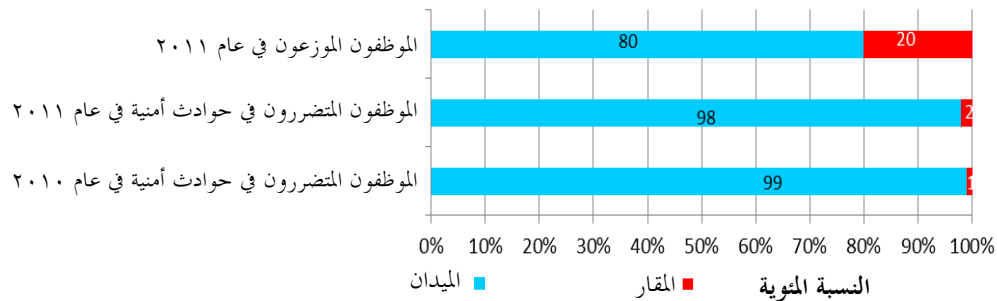
(د) تعرضت الموظفات بالأمم المتحدة إلى أعمال سلب واعتداء جنسي أكثر مما تعرض له نظرائهن من الرجال.

١ - الحوادث الأمنية الكبيرة التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة المديون

١١ - في عام ٢٠١١، أفادت التقارير أن حوالي ١ ٧٥٩ موظفا من موظفي الأمم المتحدة، أي نحو ١,٢ في المائة من جميع موظفي الأمم المتحدة تعرضوا لحوادث أمنية كبيرة. وكان ٩٨ في المائة من هؤلاء المتضررين من العاملين في الميدان و ٢ في المائة في المقار (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

الموظفون الموزعون في المقار والمواقع الميدانية الذين تم نشرهم والموظفون المتضررون من الحوادث الأمنية، على الصعيد العالمي



١٢ - وكان أكثر من نصف جميع الموظفين المتضررين من الحوادث الأمنية ينفذون أنشطة متصلة مباشرة بمهامهم الرسمية عندما وقعت تلك الحوادث.

٢ - الحوادث الأمنية الخطيرة الناجمة عن العنف

١٣ - من بين ١ ٧٥٩ موظفا من موظفي الأمم المتحدة الذين تعرضوا لحوادث أمنية خطيرة، تضرر ٢٢,٨ في المائة (٤٠٢) من حوادث خطيرة وقعت في عام ٢٠١١، أي الحوادث التي نجم عنها وفاة أو إصابة أو اختطاف. ويمثل هذا زيادة في عدد موظفي الأمم المتحدة المتضررين من حوادث أمنية خطيرة وفي نسبتهم المئوية على مدى العامين الماضيين، إذ بلغت ١٨,٦ في المائة (٢٦٨ شخصا) في عام ٢٠١٠ و ١٧ في المائة (٢٥٧ شخصا) في عام ٢٠٠٩.

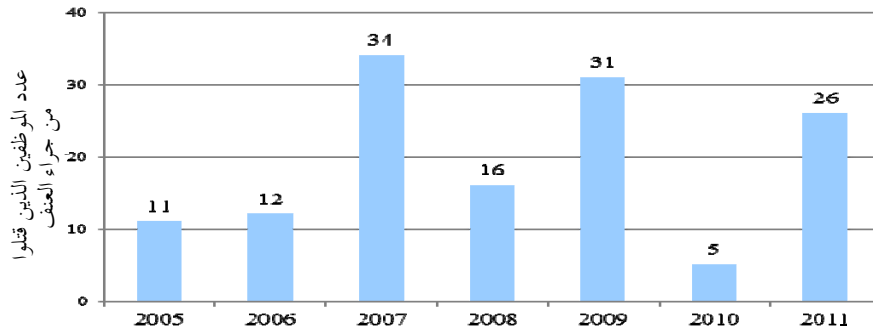
١٤ - وبالإضافة إلى الهجوم الذي شُن على منشآت الأمم المتحدة المشتركة في أبوجا، قتل ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة خلال الهجوم العنيف الذي قامت به جماهير غفيرة على مكتب بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان في مزارى شريف، في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١. وقُتل أيضا أربعة متعاقدون معينون دوليا في ذلك الهجوم.

١٥ - وتعكس هذه الحوادث استمرار تعرض منشآت الأمم المتحدة للهجمات العنيفة والمتعمدة من جانب العناصر المتطرفة. وأكدت تلك الحوادث وجود حاجة مستمرة إلى تعزيز حماية منشآت الأمم المتحدة، وإلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لدعم قدرات البلدان المضيفة ومساندتها.

١٦ - وعلى الرغم من أن عدد موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا بسبب العنف في عام ٢٠١١ (٢٦ شخصاً) يزيد كثيراً عن عدد الذين قتلوا في عام ٢٠١٠ (خمسة أشخاص)، فهو يقل عن عدد الذين قتلوا في عام ٢٠٠٩ (٣١ شخصاً). ويبين الشكل الثاني عدد الموظفين الذين قتلوا من جراء العنف في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١.

الشكل الثاني

الموظفون الذين قتلوا من جراء العنف (٢٠١١-٢٠٠٥)



٣ - حالات الاختطاف

١٧ - في عام ٢٠١١، اختُطف ٢١ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة، مقابل ١٢ موظفاً في عام ٢٠١٠ و ٢٢ موظفاً في عام ٢٠٠٩. وقد وقعت حالات الاختطاف هذه في ١٤ بلداً. وكان وراء ١٧ حالة من حالات الاختطاف الـ ٢١ هذه دوافع مالية. وكانت هناك حالة واحدة طال فيها احتجاز موظفين اثنين رهينة لفترة ٤٥ يوماً. وانتهت جميع حوادث أخذ الرهائن بنجاح باستثناء حادثة رهينة واحدة توفيت لأسباب طبيعية.

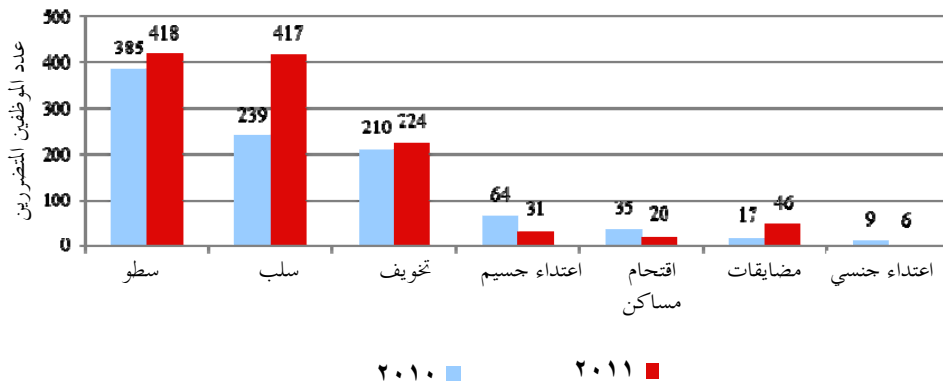
١٨ - وواصلت إدارة شؤون السلامة والأمن تعزيز قدراتها الاحتياطية وسياساتها فيما يتعلق بإدارة حوادث أخذ الرهائن. وفي الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، وضعت الإدارة، بالتعاون مع شركاء في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، سياسات ومبادئ توجيهية بشأن إدارة حوادث أخذ الرهائن دخلت حيز التنفيذ في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٤ - حوادث العنف الأخرى

١٩ - تضرر موظفو الأمم المتحدة من جراء أحداث عنف لم تسفر عن وفاة أو اختطاف أو إصابة. ففي عام ٢٠١١، تعرض ٤١٧ موظفا لحوادث سرقة، و ٢٠ موظفا لعمليات اقتحام مساكنهم و ٣١ موظفا لاعتداءات جسدية. وفي عام ٢٠١١، تعرض ٢٢٤ موظفا من موظفي الأمم المتحدة لأعمال التهيب والتحرش. وفي عام ٢٠١١، ارتفع عدد الحوادث التي وقعت دون أن تؤدي إلى الوفاة أو الاختطاف أو الإصابة، مقارنة بالسنة السابقة بالنسبة لمعظم فئات حوادث العنف، باستثناء الاعتداءات الجسدية وعمليات اقتحام المساكن والاعتداءات الجنسية. ويبين الشكل الثالث عدد الموظفين المتضررين من مختلف أنواع الحوادث الأمنية التي وقعت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ولم تسفر عن إصابة أو اختطاف أو وفاة (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر المرفق الأول).

الشكل الثالث

عدد موظفي الأمم المتحدة الذين تضرروا من حوادث أمنية لم تسفر عن إصابة أو اختطاف أو وفاة (٢٠١٠ و ٢٠١١)



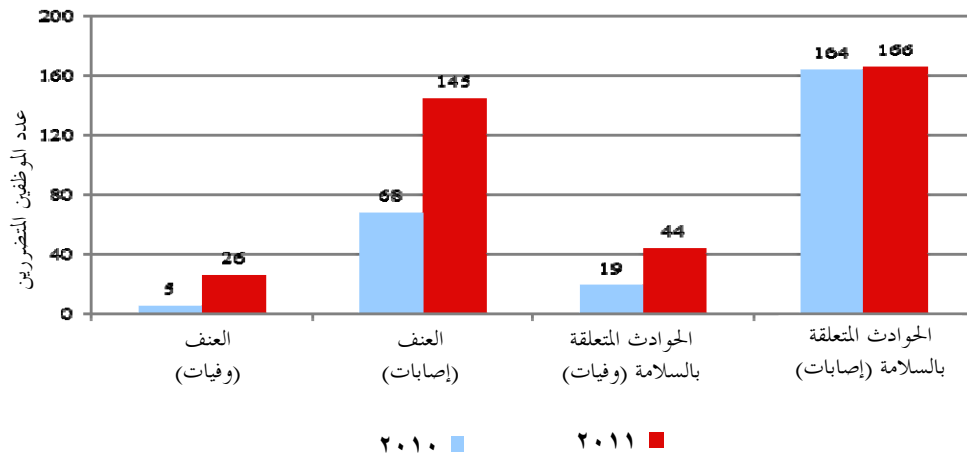
٥ - الحوادث المتصلة بالسلامة

٢٠ - في عام ٢٠١١، لقي ٤٤ موظفا مصرعهم وأصيب ١٦٦ موظفا في حوادث تتعلق بالسلامة. وتشير هذه الأرقام إلى أن عدد موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا وأصيبوا في حوادث تتعلق بالسلامة يفوق عدد من تعرضوا لأعمال العنف. ومن بين مجموع الوفيات الناجمة عن حوادث متصلة بالسلامة، تسببت حوادث الطيران في ٧٠ في المائة منها (٣١ وفاة) وتسببت حوادث المرور على الطرق في ٢٢ في المائة (١٠ وفيات) وتسببت الحوادث في أماكن العمل في ٦ في المائة (٣ وفيات). ولذلك، أصبحت حوادث الطيران السبب الرئيسي في حالات الوفاة المتصلة بالسلامة بين موظفي الأمم المتحدة في عام ٢٠١١. ومن بين العدد الإجمالي للإصابات الناجمة عن حوادث تتعلق بالسلامة، تسببت حوادث المرور على الطرق في ٨٤ في المائة (١٤١ إصابة)، وتمثل الحوادث المتعلقة بالسلامة في مكان العمل نسبة ١٥ في المائة (٢٥ إصابة).

٢١ - ويقارن الشكل الرابع عدد الموظفين الذين قتلوا أو أصيبوا من جراء أعمال العنف بعدد من قتلوا أو أصيبوا في الحوادث المتعلقة بالسلامة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

الشكل الرابع

حوادث العنف مقارنة بالحوادث المتعلقة بالسلامة (٢٠١٠ و ٢٠١١)



٦ - حوادث الطيران

٢٢ - في عام ٢٠١١، لقي ٣١ موظفاً مصرعهم في حوادث طيران. ومن هذه الحوادث حادثة تحطم طائرة الأمم المتحدة في كينشاسا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١ التي قتل فيها

٢٥ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة المدنيين، من بينهم أفراد طاقم الطائرة. وقتل في الحادث أيضاً اثنان من الأفراد العسكريين. وعلاوة على ذلك، قتل أربعة من موظفي الأمم المتحدة نتيجة لتحطم طائرة عسكرية أثناء قيامها بمهمة رصد في بوليفيا. وفي حادث آخر، قتل موظفان من موظفي الأمم المتحدة المدنيين على متن الطائرة التجارية التي تحطمت في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ومن أجل تعزيز قدرات المنظمة في الترويج لإدارة مخاطر الطيران، أنشأت إدارة شؤون السلامة والأمن، بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي، وحدة لإدارة مخاطر الطيران، وأسند العمل فيها إلى موظفين يملكون خبرات متصلة بهذا الموضوع. وتهدف الإدارة إلى مساعدة نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة في تطبيق نهج شامل يكفل السفر الجوي الآمن لموظفي الأمم المتحدة.

٧ - حوادث المرور على الطرق

٢٤ - في عام ٢٠١١، أدت حوادث المرور على الطرق إلى مقتل ١٠ من موظفي الأمم المتحدة، وإصابة ١٤١ موظفاً، مقارنة بمقتل ١٦ موظفاً وإصابة ١٤٧ موظفاً في عام ٢٠١٠. وارتبط ما يقرب من ٦٠ في المائة من جميع حوادث الطرق باستخدام مركبات الأمم المتحدة الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، توفي ٣٦ شخصاً من غير موظفي الأمم المتحدة في حوادث مرور على الطرق كانت مركبات الأمم المتحدة طرفاً فيها، وذلك في ١٥ بلداً، مقارنة بوفاة ٣٣ شخصاً منهم في ٣٠ بلداً في عام ٢٠١٠.

٢٥ - ولمواجهة الأعداد الكبيرة من الوفيات والإصابات الناتجة عن حوادث الطرق، بدأ قسم التدريب والتنمية التابع للإدارة في شباط/فبراير ٢٠١٢، حملة إعلانية جديدة للتوعية بالسلامة على الطرق. وركزت الحملة على ثلاث مسائل رئيسية هي: السرعة، والقيادة تحت تأثير الكحول، واستخدام الرسائل النصية الهاتفية أثناء القيادة.

٨ - مقارنات الحوادث الأمنية الهامة حسب نوع الجنس

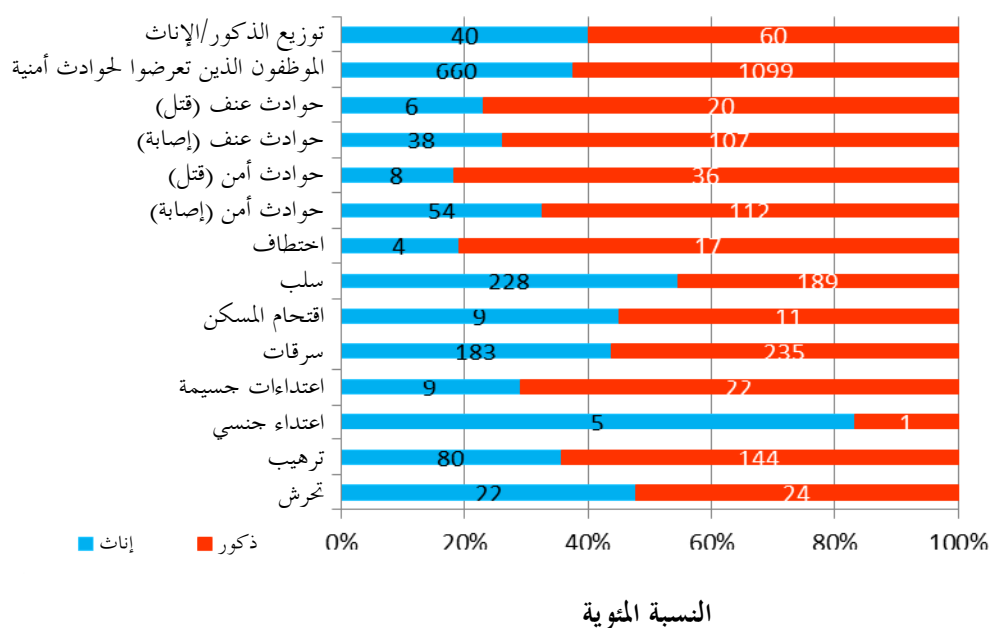
٢٦ - في عام ٢٠١١، شكلت الإناث نحو ٤٠ في المائة من مجموع موظفي الأمم المتحدة، وقريبة ٣٧,٥ في المائة من الموظفين الذين تعرضوا لحوادث أمنية كبيرة. وعليه، ففي عام ٢٠١١، وكما حدث في عام ٢٠١٠، كان عدد الحوادث الأمنية الكبيرة التي تعرضت لها الموظفات أقل من الحوادث التي تعرض لها الموظفون الذكور. فقد قتل ٢٦ موظفاً في أعمال عنف، كان منهم ٢٠ رجلاً (حوالي ٧٧ في المائة) وست نساء (حوالي ٢٣ في المائة).

وأصيب ١٤٥ موظفاً في أعمال عنف، منهم ١٠٧ رجال (حوالي ٧٤ في المائة) و ٣٨ امرأة (حوالي ٢٦ في المائة).

٢٧ - وتعرضت الموظفات بنسبة أكبر لبعض أنواع الحوادث. على سبيل المثال، مثلت الموظفات حوالي ٥٥ في المائة من مجموع من تعرضوا لحوادث سلب، و ٨٣ في المائة ممن تعرضوا لاعتداء جنسي. ويبين الشكل الخامس عدد موظفي الأمم المتحدة من الإناث والذكور الذين تعرضوا لحوادث أمنية.

الشكل الخامس

الإناث والذكور من الموظفين الذين تعرضوا لحوادث أمنية



٩ - مقارنات الحوادث الأمنية الهامة التي تعرض لها الموظفون الدوليون والموظفون المحليون

٢٨ - من بين موظفي الأمم المتحدة البالغ عددهم ١٥٠.٠٠٠ موظف، يمثل الموظفون المعينون دولياً ٢٧ في المائة تقريباً^(٧)، وتعرض هؤلاء لـ ٣٢ في المائة من الحوادث الأمنية الهامة في عام ٢٠١١. أما الموظفون المعينون محلياً فيمثلون ٧٣ في المائة تقريباً، وقد تعرضوا لـ ٦٨ في المائة من الحوادث الأمنية الهامة. وبلغ عدد الموظفين المدنيين الذين تعرضوا لحوادث أمنية ١٧٥٩ موظفاً، منهم ١١٩٠ موظفاً معيناً محلياً، و ٥٦٩ موظفاً معيناً دولياً. وعليه،

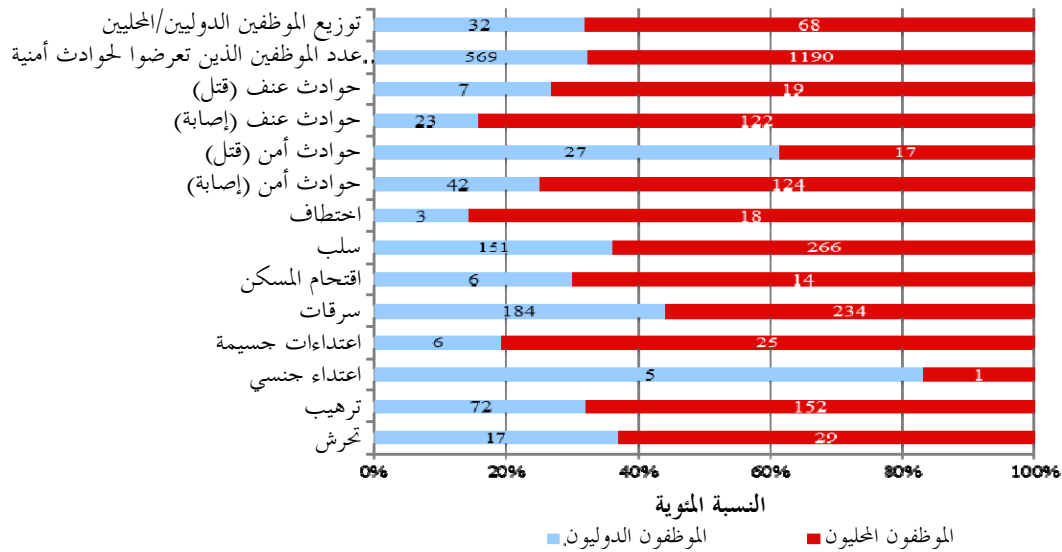
(٧) وفقاً للأعداد المثبتة في عام ٢٠١٠.

ففي عام ٢٠١٢، وكما حدث في عام ٢٠١١، كان الموظفون المعينون محلياً أكثر تعرضاً للحوادث الأمنية من الموظفين المعينين دولياً.

٢٩ - وفي عام ٢٠١١، قتل ٢٦ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة من جراء العنف، سبعة منهم من الموظفين المعينين دولياً، و ١٩ من الموظفين المعينين محلياً. وكان لأعمال التحرش والترهيب والاعتقال والاحتجاز أثر أشد على الموظفين المعينين محلياً نظراً للعلاقات التي تربطهم بالمجتمعات المحلية. ولا يزال أمن الموظفين المعينين محلياً يمثل أولوية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة.

الشكل السادس

الحوادث الأمنية التي تعرض لها الموظفون الدوليون والموظفون المحليون (٢٠١١)



باء - العمليات التي تنفذها الأمم المتحدة في بيئات شديدة الخطر

٣٠ - في ظروف أمنية تزايدت صعوبتها في عام ٢٠١١، واصل موظفو الأمم المتحدة اضطلاعهم بمهام وبرامج ذات أهمية حاسمة في بلدان ومناطق شديدة الخطر. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، شكلت التزاعات المسلحة والاضطرابات المدنية وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة في هذه المناطق خطراً متزايداً على موظفي الأمم المتحدة.

٣١ - وفي عام ٢٠١١، تعرضت أماكن العمل التابعة للأمم المتحدة لاثني عشر هجوماً مسلحاً، وثمانين عمليات غزو، و ٢٥ عملية تم فيها الاستيلاء على مركبات تابعة للمنظمة.

وجرت معظم هذه الحوادث في المناطق شديدة الخطر في أفغانستان والسودان والصومال وليبيا واليمن.

جيم - الحوادث الأمنية الكبيرة التي وقعت في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢

٣٢ - في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢، أدت أعمال العنف إلى مقتل سبعة موظفين وإصابة ٤٢ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة. وفي الفترة نفسها، توفي ١٠ موظفين وأصيب ٩٥ موظفاً في حوادث تتعلق بالسلامة. ومن بين هؤلاء ستة قتلوا و ٧٧ جرحوا في حوادث مرور على الطرق.

٣٣ - وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢، واجهت الأمم المتحدة زيادة غير مسبوقة في عدد حوادث اختطاف موظفيها. حيث اختطف خلال هذه الفترة ٢٧ موظفاً. وعلى الرغم من أن جميع موظفي الأمم المتحدة أطلق سراحهم سالمين، فقد كانت هناك دوافع سياسية وراء حوادث اختطاف ١٣ موظفاً، وأفضت إلى حالات احتجز فيها رهائن. واستمرت إحدى حوادث احتجاز الرهائن شهرين.

ثالثاً - احترام حقوق الإنسان والامتيازات والحصانات الخاصة بموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين

٣٤ - يستند نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة إلى المبدأ الأساسي الذي ينص على أن المسؤولية الرئيسية عن أمن وحماية موظفي الأمم المتحدة وأفراد أسرهم المستحقين وممتلكاتهم وممتلكات المنظمة، تقع على عاتق الحكومة المضيقة.

٣٥ - وقد طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٥ من قرارها ١١٧/٦٦، إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وامتيازات موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة تنفيذاً لولاية إحدى عمليات الأمم المتحدة وحصاناتهم. كذلك طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يسعى إلى أن تتضمن المفاوضات التي تجرى بشأن اتفاقات المقار وغيرها من الاتفاقات المتعلقة بالبعثات والتي تتصل بموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، الشروط المنطبقة الواردة في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها واتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها والاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. والنص المعمول به في هذا الصدد هو البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وذلك منذ دخوله حيز النفاذ في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠.

٣٦ - وتمشياً مع الفقرة ١٦ من القرار ١١٧/٦٦، تواصل المنظمة السعي إلى إدراج الأحكام الرئيسية من الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، بما في ذلك تلك المتعلقة بمقاضاة الجناة وتسليمهم، في الاتفاقات الحالية المتعلقة بمركز القوات ومركز البعثات واتفاقات البلدان المضيضة وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة بهذا الأمر التي يجري التفاوض بشأنها بين الأمم المتحدة والبلدان المضيضة.

٣٧ - وتتضمن الاتفاقات التي أبرمت مؤخراً في ما يتعلق بمركز القوات ومركز البعثات، وتلك التي تتفاوض الأمم المتحدة بشأنها، إشارات إلى اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها واتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

٣٨ - وعلاوة على ذلك، واصل كبار المسؤولين في الأمم المتحدة مناقشتهم مع الدول الأعضاء في مسائل تتعلق بحقوق الإنسان لموظفي الأمم المتحدة وامتيازاتهم وحصاناتهم وسلامتهم وأمنهم، واصلوا سعيهم للحصول على دعمها في مجال تحسين بيئة عمليات الأمم المتحدة.

رابعاً - الاعتقال والاحتجاز

٣٩ - في عام ٢٠١١، جرى اعتقال أو احتجاز ١٩٥ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة، وبلغت نسبة الموظفين المعينين محلياً منهم ٨٧ في المائة. واعتبر ٢٢ في المائة (٤٢ حالة) من مجموع حالات الاعتقال متصلة بالعمل، لأن الموظفين احتجزوا لأسباب تتعلق بأدائهم واجباتهم الرسمية أو خلال أدائهم تلك الواجبات. وحُسم معظم هذه الحالات بإطلاق سراح الموظفين المحتجزين في غضون ساعات أو أيام أو أسابيع. وفي أربع حالات، لم يسمح للأمم المتحدة بالوصول إلى الشخص المحتجز ولم يجر إطلاعها على أسباب الاعتقال. أما النسبة المتبقية من حالات الاعتقال البالغة ٧٨ في المائة (١٥٠ حالة) من حالات الاعتقال والاحتجاز، فلم تكن ذات صلة بالعمل. وفي تلك الحالات، احتجز الموظفون في جرائم مدنية أو جنائية مزعومة.

٤٠ - وفي وقت سابق من هذا العام، قامت إدارة شؤون السلامة والأمن، مع إدارة الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، بوضع سياسة نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة في ما يتعلق بالاعتقال والاحتجاز، ودخلت هذه السياسة حيز النفاذ في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

خامسا - تعزيز نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن

ألف - تعزيز التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة

٤١ - تعتبر العلاقات مع سلطات البلد المضيف أساسية لإدارة الأمن في الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن تكثيف حواراته مع السلطات المعنية في الدول الأعضاء على الصعيد القطري وعلى مستوى مقار الأمم المتحدة، وذلك لتعزيز التعاون بين الحكومات المضيفة والأمم المتحدة في ما يتعلق بالمسائل الأمنية. وشملت مجالات التعاون تبادل المعلومات عن المسائل ذات الصلة بالأمن، وتحليل التهديدات، وتقييم المخاطر، والتخطيط لحالات الطوارئ، وغير ذلك من جوانب إدارة المخاطر الأمنية، بما في ذلك اتخاذ تدابير لحماية أماكن عمل الأمم المتحدة. وعلى المستوى الاستراتيجي، واصلت الإدارة تقديم مساهماتها إلى الأمين العام بشأن المسائل المتعلقة بأمن موظفي الأمم المتحدة، وذلك من أجل الاجتماعات التي تعقد مع الدول الأعضاء.

٤٢ - ويواصل وكيل الأمن العام لشؤون السلامة والأمن، من خلال زيادة التفاعل مع الدول الأعضاء، تقديم المعلومات عن الخطوات المتخذة والموارد اللازمة من أجل توفير التوجيه الاستراتيجي لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، على نحو يركز على التمكين من تنفيذ برامج الأمم المتحدة من خلال إدارة المخاطر الأمنية ضمن إطار حديث متعدد الأبعاد لإدارة الأمن مبني على المعلومات والتحليل.

٤٣ - ولتعزيز التعاون في مجال محاسبة المسؤولين عن التهديدات وأعمال العنف المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، واصل وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن عقد اجتماعات مع السلطات المعنية في الدول الأعضاء لإقناعها بضرورة إجراء تحقيقات شاملة في الهجمات التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها، وتقديم مرتكبي تلك الأعمال إلى القضاء. وعلى الرغم من الجهود المبذولة على مستوى رفيع من أجل إنجاح التحقيقات في هذه الهجمات، لا تزال هناك قضايا لم تحسم بعد في ما يتعلق باعتقال ومحاكمة ومعاقبة مرتكبي هذه الأعمال ضد موظفي الأمم المتحدة.

٤٤ - واصلت الإدارة قيادة الجهود التي يبذلها نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة من أجل اتباع نهج أكثر شمولاً للتعاون مع الحكومات المضيفة في المسائل الأمنية. وكان أحد التطورات الإيجابية في هذا الصدد هو وضع سياسة نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة التي تحدد مجالات التعاون بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة في ما يتعلق بأمن وسلامة

موظفي الأمم المتحدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، أصدرت المنظمة هذه السياسة^(٨)، التي تتطلب إجراء استعراضات منتظمة لتعاون الحكومة المضيفة في مجال أمن الأمم المتحدة. وتهدف السياسة إلى مساعدة مسؤولي الأمم المتحدة المكلفين بشؤون الأمن، وأفرقة إدارة الأمن والمتخصصين في مجال الأمن، في المحافظة على إقامة اتصال وثيق مع سلطات الحكومة المضيفة، وبناء آلية فعالة لتبادل المعلومات، وإجراء تحليلات مشتركة للمخاطر الأمنية التي تتهدد الأمم المتحدة.

باء - تنقيح نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة

٤٥ - واصل نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة الجهود التي يبذلها من أجل تحقيق التحول الجذري لنمط التفكير من "متى الرحيل" إلى "كيف يكون البقاء" ولتنفيذ البرامج والأنشطة حتى في المناطق الشديدة الخطورة^(٩)، وقد اعتمدت الإدارة والمنظمات المشاركة في نظام إدارة الأمن، منذ عام ٢٠٠٩، نهجاً لإدارة المخاطر الأمنية يسعى، عن طريق تدابير تخفيف المخاطر الأمنية، إلى تمكين برامج الأمم المتحدة من المضي قدماً حتى في البيئات التي تتعاضد خطورتها.

٤٦ - واستناداً إلى نهج "كيف يكون البقاء" لإدارة الأمن، واصلت المنظمة تعزيز نظام إدارة الأمن عن طريق مواصلة التعاون والعمل المشترك بين جميع أعضاء الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، وذلك بقيادة وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن.

١ - التطورات التي حدثت في إطار إدارة المخاطر الأمنية

٤٧ - بعد بدء العمل بنظام المستويات الأمنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، واصلت المنظمة اتخاذ تدابير لتحسين أدائها لإدارة المخاطر الأمنية. ويقوم فريق عامل مشترك بين الوكالات ترعاه الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية باتخاذ تدابير لتحسين منهجية إدارة المخاطر الأمنية، بما في ذلك تبسيط عناصر في هذه العملية مثل تقييم المخاطر الأمنية. ويقوم الفريق العامل بتطوير أداة حاسوبية لتمكين نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة من تتبع المتغيرات الرئيسية دعماً للقرارات المتعلقة بإدارة الأمن. وسيقوم الأخصائيون الأمنيون في الأمم المتحدة بتجربة هذه الأداة الحاسوبية قريباً. وبعد الاختبار التجريبي الأولي، سيقوم نظام إدارة الأمن بتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء وتعزيز التعاون معها في ما

(٨) تنطبق جميع سياسات نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة على جميع المنظمات المشاركة في النظام.

(٩) انظر وثيقة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق CEB/2009/HLCM/18.

يتعلق باستخدام هذه الأداة، على نحو مماثل لما حدث عند بدء العمل بنظام المستويات الأمنية.

٢ - مبادرات السلامة على الطرق

٤٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الإدارة، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، قيامها بمبادرات مختلفة تعزز سلامة موظفي الأمم المتحدة على الطرق، تمثيلاً مع الفقرة ٢٣ من قرار الجمعية العامة ١١٧/٦٦. وشملت هذه الجهود زيادة التدريب وتدابير السياسة العامة التي تهدف إلى الحد من حوادث الطرق. ولزيادة الوعي بين موظفي الأمم المتحدة في ما يتعلق بالسلامة على الطرق، بدأت الإدارة حملة أفلام فيديو على شبكة الإنترنت تناول السلامة على الطرق، ويدعمها كتيب وصفي متاح لاطلاع جميع موظفي الأمم المتحدة. وتظل المنظمة مدركة لأهمية السلامة على الطرق في تنفيذ عمليات الأمم المتحدة الإنسانية ومنع حدوث إصابات بين المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وبعد حملة التوعية الأولوية للسلامة على الطرق سيتم إنتاج المزيد من المواد التي تهدف إلى استمرار التوعية بحوادث المرور على الطرق والحد منها.

٤٩ - وفي الوقت نفسه، واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن جمع وتحليل المعلومات والتقارير عن الحوادث المخلة بالسلامة على الطرق، بما في ذلك إصابات المدنيين نتيجة لحوادث الطرق التي يكون موظفو الأمم المتحدة طرفاً فيها. ولضمان الامتثال للسياسة المشتركة الأولى للأمم المتحدة في مجال السلامة على الطرق، التي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠١١، وزعت الإدارة هذه السياسة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، إلى الرؤساء التنفيذيين والمسؤولين المكلفين والمتخصصين في مجال الأمن في الأمم المتحدة، وذلك في جميع مراكز العمل.

٣ - تدابير تحسين سلامة الموظفين المعينين محلياً وأمنهم

٥٠ - ظلت مسألة أمن وسلامة الموظفين المعينين محلياً تتسم بالأهمية بالنسبة لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. وأثناء الأزمات التي وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير، أثبت نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة التزامه بالوفاء "بواجب الرعاية" عن طريق دعم الموظفين المعينين محلياً. وقد حدد مسؤولون معيّنون، بالتشاور مع أفرقة إدارة المسائل الأمنية، خيارات النقل للموظفين المعينين محلياً وأفراد أسرهم الذين تتوفر فيهم الشروط إذا دعت الضرورة إلى ذلك. وإضافة إلى ذلك، واصل نظام إدارة الأمن اتخاذ تدابير أمنية إضافية لحماية الموظفين المعينين محلياً، ولا سيما في الأزمات. بما في ذلك توفير روابط اتصال حيوية ومستدامة،

وسُلف على المرتبات وطرائق بديلة للعمل، وإسداء المشورة فيما يتعلق بالإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة، والتدريب في مجال الأمن. وبذل نظام إدارة الأمن المزيد من الجهود لكفالة تعميم مراعاة الموظفين المعينين محلياً في جميع سياساته المتصلة الخاصة بالأمن والسلامة.

٤ - تدابير تحسين سلامة الموظفين وأمنهم

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة بذل جهود ترمي إلى معالجة الشواغل الأمنية التي تواجهها الموظفين. وإضافة إلى أنشطة التدريب والتوعية المستمرة، بذلت جهود لتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في وضع جميع سياسات إدارة الأمن وفي المداولات المتصلة بها. وأتاحت الإدارة لجميع موظفي الأمم المتحدة، من خلال موقع شبكي، مجموعة مواد تعليمية شاملة تستهدف كلا الجنسين تسمى مجموعة مواد "برنامج التوعية بأمن المرأة"

٥ - التطورات الأخرى المستجدة في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة

٥٢ - وإذ لاحظت إدارة شؤون السلامة والأمن التوصيات التي قدمها الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٨ ونتائج الاستعراض الإداري للإدارة في آب/أغسطس ٢٠٠٩، اتخذت، هي وشركاؤها في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة تدابير إضافية لتمكين تنفيذ البرامج المقررة للأمم المتحدة، حتى في الحالات الأمنية التي تنطوي على تحديات بالغة. وشملت تلك التدابير معالجة أية أوجه قصور تتعلق بالسياسات العامة وبالجوانب التشغيلية في نظام إدارة الأمن؛ وإنشاء هيكل جديد للأمن وإدارة المخاطر يكون أكثر قوة ودينامية وفعالية؛ وكفالة أن تكون سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم جزءاً لا يتجزأ من التخطيط البرنامجي على جميع المستويات؛ والعمل بصورة جماعية لتنفيذ خطة شاملة تهدف إلى تعزيز وتحسين نظام إدارة الأمن على صعيد المنظومة؛ وتعميم مراعاة المسائل الأمنية في جميع مستويات أنشطة منظومة الأمم المتحدة.

جيم - التطورات الجديدة الهامة في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة

٥٣ - ما زالت إدارة شؤون السلامة والأمن تواجه طلبات متزايدة على خدماتها من أجل تمكين عمليات الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ومع إنشاء الآلية الدولية

لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين^(١٠)، اضطلعت الإدارة، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بمسؤولية إضافية تتمثل في إدارة برامج الأمن والسلامة لأماكن عمل الآلية من خلال شعبة خدمات السلامة والأمن في المقر التابعة للإدارة.

سادسا - مساهمات إدارة شؤون السلامة والأمن في أمن الموظفين والإنجازات الرئيسية

- ٥٤ - واصلت الإدارة، من خلال الاستفادة من إنجازاتها حتى الآن، تحسين أنشطتها في مجال الدعم الميداني والسياسات والاستقدام والتدريب وجمع المعلومات وتحليلها.
- ٥٥ - وحقق نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة تطورات إيجابية نحو تحقيق هدف بناء نظام حديث لإدارة الأمن قائم على المعلومات. وقد كان تطبيق تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز القدرة التحليلية وتحسين أدوات إدارة المخاطر الأمنية جميعا عناصر رئيسية في تعزيز ثقافة الإدارة الفعالة للأمن على مستوى المنظمة وزيادة الوعي فيما بين موظفي الأمم المتحدة على جميع المستويات.

ألف - الدعم الميداني

- ٥٦ - واصلت الإدارة تقديم الدعم الميداني عن طريق زيادة الحماية المتاحة في الأماكن التي يعمل فيها موظفو الأمم المتحدة ويعيشون، وذلك بسبل منها إجراء استعراضات للنظم الأمنية ووضع توصيات لتحسين حماية المنشآت وأماكن إقامة موظفي الأمم المتحدة في المواقع الشديدة الخطورة.
- ٥٧ - ولكفالة الامتثال للسياسات القائمة وتحديد أية ثغرات في السياسات أو أية ثغرات تشغيلية في إدارة الأمن واصلت الإدارة القيام بعملية تقييم أوسع نطاقا لتقييم فعالية نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة في المواقع الميدانية بطريقة متكاملة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفدت الإدارة سبع بعثات للتحقق من الامتثال وقامت أفرقة الامتثال بزيارة وتقييم الترتيبات الأمنية في ٢٥٤ مركزا من مراكز عمل المنظمات الأعضاء في نظام إدارة الأمن. وأصدرت أفرقة الامتثال ٧٢ توصية بشأن تعزيز التأهب الأمني في مراكز العمل التي تمت زيارتها.

(١٠) أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠)، الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين للاضطلاع بالمهام المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدولييتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

٥٨ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة الطلب على دعم إدارة الأمن الذي تقدمه الإدارة استجابة لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة في مناطق مختلفة من العالم. وشمل ذلك تقديم الدعم لعمليات الأمم المتحدة المعقدة في كوت ديفوار وليبيا والجمهورية العربية السورية، وكذلك عمليات إدارة الأزمات في أفغانستان ونيجيريا. واضطلعت الإدارة بعملية نقل إضافية متكاملة لأفراد أمن العمليات وأفراد الأمن النظاميين التابعين لها من مواقع المقار، الذين تولوا مسؤوليات خارج نطاق مهامهم العادية.

٥٩ - وقدمت الإدارة الدعم الأمني المنسق جيدا إلى لجان حقوق الإنسان المعقدة المكلفة بالتحقيق بشأن ليبيا والجمهورية العربية السورية. وإضافة إلى ذلك، قدمت الإدارة أصولا أمنية لدعم الزيارات الميدانية قام بها عدد من الأفرقة العاملة في مجال حقوق الإنسان ومقررون خاصون وخبراء مستقلون في جميع أنحاء العالم.

٦٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقع أية حادثة خطيرة في مواقع مقار الأمم المتحدة بالرغم من استمرار وزيادة التهديدات التي تعرضت لها تلك المواقع البارزة جيدا للعيان. ورجع ذلك إلى حد كبير إلى التدابير الوقائية الفعالة التي اضطلع بها أفراد دوائر الأمن النظاميين بالأمم المتحدة، واستمرار إدارة المخاطر وتدابير الأمن المادي ومراقبة الدخول الفعالة والتخطيط لحالات الطوارئ بغرض إدارة الأزمات. وتواصل إدارة شؤون السلامة والأمن وضع برامج أمنية حتى يتسنى تنفيذ البرامج والأنشطة، بما فيها الاجتماعات الحكومية الدولية والمؤتمرات الدولية والمناسبات الأخرى التي ترعاها منظومة الأمم المتحدة، داخل هذه المواقع وخارجها. ونظمت الإدارة ٦٨٩ عملية من عمليات الحماية المباشرة لتمكين كبار المسؤولين وغيرهم من الموظفين المختصين من الاضطلاع بمهامهم للقيام بأنشطة منظومة الأمم المتحدة المقررة، بما في ذلك البرامج الإنسانية في مناطق شديدة الخطورة.

٦١ - ولتعزيز سلامة موظفي الأمم المتحدة في حالات الأزمات، واصلت الإدارة، من خلال وحدتها المعنية بمعالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة، تقديم الدعم لمعالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة والذي يتعرض له موظفو الأمم المتحدة في الأزمات وحالات الطوارئ. وترمي هذه الجهود إلى تعزيز قدرات المنظمة التشغيلية وتأهبها لمواجهة الأزمات. وخلال حادث أبوجا، قامت الإدارة وفريق الأمم المتحدة للاستجابة الطبية في حالات الطوارئ، وفريق التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ التابع للأمانة العامة، بالعمل معا للمرة الأولى. وفيما بعد، أجرى الفريق العامل التابع للشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية المعني بمعالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة مشاورات بشأن

الخبرة المكتسبة من حادث أبوجا واتفق أعضاؤه على تحسين المعايير المعمول بها للوقاية من الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة ومعالجته.

٦٢ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قدمت الإدارة خدمات نفسية واجتماعية إلى ٢٣.٠٢٥ موظفا من موظفي الأمم المتحدة، من بينهم ٨.٧٩٥ شخصا حصلوا على خدمات المشورة و ١١.٨٩٩ حصلوا على تدريب على السيطرة على الإجهاد. وتم اعتماد ٩١ أخصائيا جديدا في مجال الصحة العقلية وتدريب ٢٣٢ موظفا كمساعدين أقران لتعزيز خالاي التدخل في الحوادث الخطيرة في تسعة بلدان. وفي أعقاب تفجير أبوجا، قدمت الإدارة المشورة إلى ٨٢٢ موظفا. وتواصل الإدارة تقديم خدمات المشورة المتعلقة بالحوادث الخطيرة للموظفين الذين يعملون في المواقع الشديدة الخطورة.

باء - السياسات والمبادئ التوجيهية

٦٣ - واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن جهودها الجارية الرامية إلى دعم نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة في وضع سياسات أمنية سليمة متعددة الأبعاد، تمشيا مع هدفها الاستراتيجي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت الإدارة وضع سياسات رئيسية ترمي إلى تحسين سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالعلاقات مع البلد المضيف والاعتقال والاحتجاز، والحماية المباشرة، واحتجاز الرهائن والسلامة من الحرائق.

٦٤ - وإضافة إلى ذلك، ففي أعقاب الهجوم على أماكن عمل الأمم المتحدة المشتركة في أبوجا اتفقت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن ثمة حاجة إلى وضع سياسة تمكن نظام إدارة الأمن من إجراء تقييمات مشتركة بين الوكالات لتقصي الحقائق عند الحاجة على غرار مجالس التحقيق التي شكلتها إدارات عمليات حفظ السلام والدعم الميداني في أعقاب الهجوم الذي وقع على مقر الأمم المتحدة في مزارى شريف، أفغانستان، في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، والهجوم على دار ضيافة بختار في كابل في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٦٥ - وفي أعقاب المشاورات التي جرت فيما بين الوكالات بشأن عقد مجلس للتحقيق في حادث أبوجا، قامت إدارة شؤون السلامة والأمن بالتشاور مع إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني وغيرهما من المشتركين في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، بوضع سياسة لنظام إدارة الأمن في مجالس التحقيق. ووافقت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية على تقديم السياسة المقترحة لتنظر فيها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. وتتيح هذه السياسة الوسائل التي تمكن نظام إدارة الأمن من إنشاء مجلس تحقيق مشترك بين الوكالات لمعالجة آثار الحوادث الأمنية الخطيرة.

٦٦ - وفي ضوء الحاجة إلى وضع سياسة مشتركة لتأمين أماكن عمل الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم اضطلعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة باستعراض عالمي شامل لمدى تعرض مقر الأمم المتحدة الحالية للخطر ومدى تأمينها خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، وافقت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية على سياسة نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة المتعلقة بأمن أماكن عمل الأمم المتحدة والتي تقرر تقديمها إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ للنظر فيها وإقرارها.

٦٧ - ومن أجل تعزيز الوعي وكفالة توحيد أساليب التطبيق والامتثال لسياسات السلامة والأمن الموحدة والمعمول بها، تواصل الإدارة من خلال بوابتها على الشبكة العالمية توفير آخر المعلومات في ما يتعلق بالسياسات والمبادئ التوجيهية المتصلة بالأمن.

جيم - استقدام الموظفين

٦٨ - بناء على التوصيات الواردة في الاستعراض الإداري لعام ٢٠٠٩، ومع مراعاة الاستعراض المستمر لملاك الإدارة من الموظفين، وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦، واصلت الإدارة بذل الجهود الرامية إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في تعزيز إدارة شؤون موظفيها ومهنتهم من خلال تعزيز الإدارة المعقدة لمسؤوليات كبار مستشاريها الأمنيين في المواقع الشديدة الخطورة والرقابة على الأفرع الفنية الهامة للإدارة في المقر بما في ذلك قسم الامتثال التابع لوحدها المعنية بالسياسات والتخطيط والتنسيق ووحدة تقييم التهديدات والمخاطر. وعلاوة على ذلك، عززت الإدارة خدماتها التدريبية في نيروبي ودعمها للعمليات الميدانية بقيامها بنشر أفراد إضافيين من أجل زيادة تعريف مقدمي خدمات التدريب بالعمليات الميدانية، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط.

٦٩ - وعززت الإدارة مراكز المعلومات والعمليات الأمنية الخمسة التابعة لها في الميدان بإنشاء ١٠ وظائف لموظفين معينين محلياً.

٧٠ - واستطاعت الإدارة، من خلال إعادة ترتيب الأولويات، استخدام عدد متزايد من الوظائف التي برتبة مبتدئ من أجل اجتذاب الفنيين من الشباب ذوي المهارات المتنوعة وتحسين التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين.

دال - التدريب

٧١ - واصلت الإدارة التركيز على تقديم التدريب الذي يهدف إلى تحسين مهارات الأمن والوعي الأمني. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١١٧/٦٦، ركزت الإدارة بوجه خاص على

ثلاث مجموعات مستهدفة: موظفي الأمن في الأمم المتحدة، والمديرين ذوي المسؤوليات الأمنية، وموظفي الأمم المتحدة.

٧٢ - وقامت المنظمة بتحديث الدورة التدريبية الإلكترونية المقدمة على الإنترنت بشأن التوعية الأمنية في الأمم المتحدة المعروفة باسم "إجراءات الأمن الأساسية في الميدان" وأطلقت النسخة المنقحة لها على مواقع منظومة الأمم المتحدة على الإنترنت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وستترجم النسخة المنقحة قريباً إلى جميع اللغات الرسمية بالأمم المتحدة.

٧٣ - وتواصل إدارة شؤون السلامة والأمن، بالتعاون مع شركائها في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، تنقيح برنامجها العملي المتعلق بالتوعية الأمنية: "نهج آمنة وحالية من الأخطار في تناول البيئات الميدانية"، وجعله متاحاً في عدد أكبر من مراكز العمل الميدانية. وحتى الآن، نفذت الإدارة هذا البرنامج التدريبي بنجاح في ٣٢ موقعاً من المواقع ذات الخطورة الشديدة في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، وسعت الإدارة نطاق هذه المبادرة لتشمل أفراد أسر موظفي الأمم المتحدة المستحقين. وقد وفرت هذا التدريب حتى الآن لما يزيد عن ١٢٠ فرداً من أفراد الأسر المستحقين. وفي المجموع، أكمل برنامج التدريب أكثر من ١٩ ٠٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة، وأتمه ١ ٥٠٠ منهم خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢.

٧٤ - وعلاوة على ذلك، استعرضت الإدارة قدراتها التدريبية لتقوم بالترويج لاتباع ممارسات تدريب فعالة من حيث التكلفة لتصل إلى مناطق جغرافية أوسع، وأنشأت استراتيجية تدريب تستند إلى التعلم القائم على الكفاءة الذي يجمع بين برامج التعلم التقليدية والتعلم عن بعد بواسطة شبكة الإنترنت، لتسهيل فرص الحصول على المواد التعليمية. وإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة بوضع برنامج لتدريب المديرين من أجل تقديم التوعية إلى الجماهير المستهدفة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٧٥ - ويمكن قياس التقدم الملحوظ الذي تحقق من خلال عدد موظفي الأمم المتحدة الذين استفادوا من النسخة المنقحة من البرنامج التدريبي: "إجراءات الأمن الأساسية في الميدان". فحتى الآن، أكمل ٨٥ ١٢٣ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة الدورة منذ إطلاقها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي عام ٢٠١١، بلغ عدد موظفي الأمم المتحدة الذين يستفيدون من الدورة التدريبية في أي يوم بعينه ذروته ببلوغه رقماً يزيد عن ٩٠٠ (موظف). وقد أكمل ما يصل إلى ٨٣٨ ٧٤ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة التدريب على إجراءات الأمن المتقدمة في الميدان.

هاء - جمع المعلومات وتحليلها

٧٦ - تمكنت الإدارة من خلال زيادة استعمال نظم المعلومات الجغرافية وجمع البيانات، والاستفادة من شبكتها الموسعة من المحللين على الصعيد العالمي، من تحسين قدرتها على إجراء تحليلات حيوية للأوضاع الأمنية، بهدف تقديم المشورة الأمنية على نحو أكثر فعالية لطائفة أوسع من أصحاب المصلحة، وتحسين تعاونها مع شركائها المنفذين.

٧٧ - وبالإضافة إلى استخدام شتى نظم المعلومات الجغرافية التفاعلية، وضعت الإدارة ملاحظات توجيهية قائمة على الحاسوب بهدف عرض المعلومات المتعلقة بالبلد أو المناطق الجغرافية التي توجد فيها منظومة الأمم المتحدة. وباستخدام تكنولوجيا المعلومات، جمعت الإدارة معلومات جغرافية عن حوالي ٦ ٠٠٠ موقع من مواقع العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة^(١١).

٧٨ - وإثر وضع سياسة تتعلق بالتصاريح الأمنية ونظام حاسوبي مبسط وسهل الاستعمال لتيسير عملية الحصول على تصاريح أمنية للسفر الرسمي لموظفي الأمم المتحدة، جهزت الإدارة مليوني تصريح أمني، بمعدل ٥ ٥٠٠ تصريح في اليوم.

سابعاً - التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

٧٩ - تبين المعلومات الواردة إلى الإدارة أن موظفي المنظمات غير الحكومية ظلوا يواجهون تحديات أمنية بلا هوادة في عام ٢٠١١. ومع أن عملية الإبلاغ عن الحوادث التي تؤثر على المنظمات غير الحكومية ليست، بوجه عام، موحدة، فإن المعلومات الواردة من الشركاء المنفذين غير الحكوميين تبين أن ٤٧ موظفاً من الشركاء المنفذين قتلوا وأن ٦٧ موظفاً أصيبوا من جراء العنف وأن ٤٢ موظفاً^(١٢) اختطفوا في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر الشكل السابع). وهذه الأرقام تماثل تلك المتعلقة بفترة الإبلاغ السابقة. ويقدم المرفق الرابع تفاصيل عن موظفي الشركاء المنفذين غير الحكوميين المتضررين من الحوادث الأمنية الكبيرة.

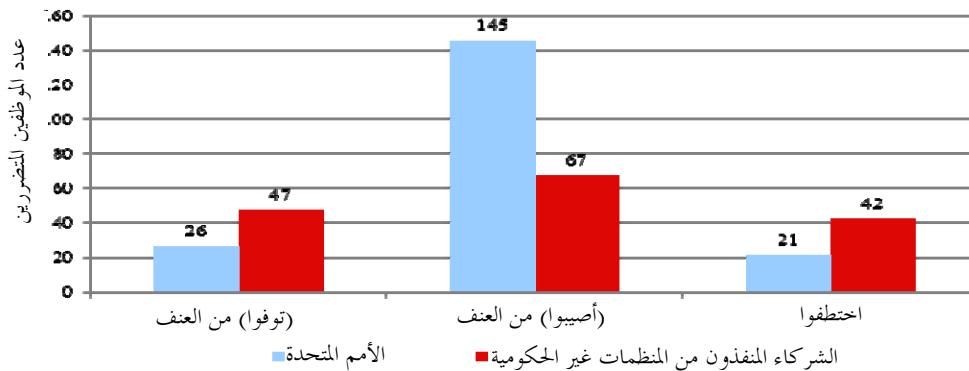
(١١) في هذا السياق، يشير "موقع العمل" إلى استخدام إحدى مؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة لمكتب أو مرفق منفرد. وبناء على ذلك، فإن أي مبنى منفرد يمكن أن يُعد أكثر من مكان عمل واحد إذا استخدمته عدة مؤسسات من هذا القبيل.

(١٢) يُعرف الشريك المنفذ بأنه منظمة غير حكومية أبرمت اتفاقاً مع إحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لكي تنفذ مشروعاً أو برنامجاً محدداً.

٨٠ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الإدارة الاعتماد على التقدم المحرز في تنفيذ إطار "العمل معاً من أجل إنقاذ الأرواح"، الذي يدعم تعاون الأمم المتحدة الأمني مع الشركاء التنفيذيين غير الحكوميين. وتحقيقاً لهدف وضع آلية شاملة لإدارة الإطار، وافقت الجهات صاحبة المصلحة^(١٣) في منظومة الأمم المتحدة على تشكيل "لجنة الإشراف معاً على إنقاذ الأرواح" لتتولى إدارة وتوجيه مبادرة "العمل معاً من أجل إنقاذ الأرواح". وقد حددت اللجنة هدفاً شاملاً يتمثل في اتباع نهج منظم لتنفيذ تدابير إطار "العمل معاً من أجل إنقاذ الأرواح" مع الاضطلاع بمسؤوليات محددة بوضوح ومشاركة بين منظومة الأمم المتحدة وشركاء غير حكوميين. ووافقت مؤخرًا الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية على اختصاصات لجنة الرقابة، مع بعض أعضاء الشبكة المشاركين في اللجنة، بالإضافة إلى أعضاء غير حكوميين منهم الفريق الاستشاري الأمني التفاعلي، والمجلس الدولي للمؤسسات الخيرية، واللجنة التوجيهية للاستجابة الإنسانية، وشبكة مخصصة حصرياً لإدارة الأمن، والمنتدى الأمني الأوروبي المشترك بين الوكالات.

الشكل السابع

موظفو الأمم المتحدة الذين تعرّضوا لحوادث أمنية كبيرة مقارنة بموظفي الشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢)



(١٣) في هذا السياق، تشمل الجهات صاحبة المصلحة إدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي.

ثامناً - الملاحظات والاستنتاجات

٨١ - كان الحدث المأساوي الذي وقع في أبوجا في عام ٢٠١١ نذيراً مدوياً للبيئة الأمنية التي تزداد فيها التحديات ويعمل فيها مجتمع المساعدة الإنسانية.

٨٢ - وفي خضم هذه التهديدات التي توجه بلا هوادة إلى الأمم المتحدة، أعرب عن شديد قلقي إزاء الزيادة المشهودة في عدد موظفي الأمم المتحدة ومجتمع المساعدة الإنسانية المتضررين من الحوادث الأمنية. وأشعر ببالغ الأسى لوفاة ٧٠ موظفاً وإصابة ٣١١ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة في عام ٢٠١١. وأشعر بالأسى إزاء الارتفاع الملحوظ في عدد وفيات أفراد آخرين يعملون في مجال الإغاثة الإنسانية تأثروا بأعمال العنف. وما زلت أشعر بالأسى العميق إزاء الوفيات والإصابات التي وقعت في صفوف موظفينا في الأمم المتحدة أثناء الحدث المأساوي الذي شهدته أبوجا والهجمات الأخرى التي شنت في عام ٢٠١١.

٨٣ - ومع أن الأمم المتحدة ما زالت تواجه تهديدات مباشرة وغير مباشرة بالتعرض للعنف من مصادر متنوعة وزيادة في الطلب على عمليات الأمم المتحدة، ولا سيما في الأماكن التي تزداد فيها حدة التهديدات، فإن إدارة شؤون السلامة والأمن ستواصل إلى جانب نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة بذل ما في وسعها من جهود حثيثة للمساهمة في بلوغ هدف المنظمة المتمثل في إنشاء هيكل حديث ومتأهب ومرن لإدارة الشؤون الأمنية يُمكن الأمم المتحدة من التعاون مع شركاء في المجال الإنساني بتنفيذ ولاياتها الإنسانية والولايات الأخرى ذات الصلة خلال هذه الفترة الزمنية العصيبة.

٨٤ - ولا يمكنني المغالاة في التركيز على أهمية التعاون الأمني بين منظومة الأمم المتحدة والبلدان المضيفة أثناء التخطيط للطوارئ وتبادل المعلومات وتقييم المخاطر، باعتبار أن ذلك أولوية استراتيجية من أولويات نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة.

٨٥ - وأود أن أؤكد مجدداً بأن إدارة الأمن، التي تعد ضرورية لتنفيذ برامج الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي تتصدى للآثار الإنسانية لحالات الأزمات في مختلف مناطق العالم، هي مسؤولية جماعية وتتطلب جهوداً مشتركة متعددة الأبعاد من الأمم المتحدة وشركائها، بمن فيهم الحكومات المضيفة والدول الأعضاء والشركاء في المجال الإنساني وغيرهم من الشركاء المنفذين غير الحكوميين.

٨٦ - ومع أن الأمم المتحدة ستواصل، بالتعاون مع الجهات المقدمة للمساعدة الإنسانية، تكثيف الجهود الرامية إلى صقل نظام إدارة الأمن في المنظمة، فلا يزال دعم الحكومات المضيفة والسلطات المحلية والسكان وقبولهم يعتبران خط الدفاع الأول في

حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وأحث جميع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات ملموسة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لتضمن، من خلال عملها الفردي والجماعي، سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم.

٨٧ - وأود أن أشدد على أن إدارة أمن الأمم المتحدة وحماتها يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتصور العام لنظام الأمم المتحدة وأنشطتها المقررة. ويؤثر الرأي العام في الأمم المتحدة تأثيراً مباشراً على سلامة وأمن الموظفين المكلفين بتنفيذ ولاياتها في جميع أرجاء العالم.

٨٨ - وأدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة الالتزام بالمبادئ المتفق عليها دولياً بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة. وأطلب إلى جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها أو تنضم إليه أن تفعل ذلك.

٨٩ - وأحث الدول الأعضاء على مواصلة تيسير الإجراءات الإدارية وإجراءات التأشيرات والجمارك لموظفي الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما لحالات الطوارئ الإنسانية وفي البيئات الخطيرة للغاية.

٩٠ - ومع الإشارة إلى أهمية إطار "العمل معاً من أجل إنقاذ الأرواح" والخطوات الأخرى المتخذة لتحسين التعاون الأمني بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فإنني أؤكد دعوتي إلى الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة الآخرين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية، لتقديم الدعم الكامل لهذه المبادرة الأمنية الهامة.

٩١ - وأود أن أعرب، باسم جميع موظفي الأمم المتحدة، عن تقديري العميق للدول الأعضاء لما قدمته من دعم متواصل لإدارة شؤون السلامة والأمن، وأشعر بالتفاؤل إزاء مواصلة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز النهج العملية المتبعة إزاء إدارة الأمن.

٩٢ - وأود باسم الأمم المتحدة أن أعرب عن أحر التعازي إلى أسر جميع موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وإلى كل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين فقدوا حياتهم أثناء أدائهم واجبهم. وأثني بشدة على الذين ما زالوا يعملون في ظروف محفوفة بالتحديات والمخاطر.

٩٣ - وأود أن أوصي بأن تُبقي الجمعية العامة مسألة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها قيد نظرها وأن تواصل تقديم دعمها لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة.

المرفق الأول

موظفو الأمم المتحدة المدنيين الذين تضرروا من الحوادث الأمنية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

الظروف الأمنية	عدد البلدان	الموظفات الإناث	الموظفون الذكور	الموظفون المعينون محلياً	الموظفون المعينون دولياً	عدد الموظفين المتأثرين	فئة الحادثة الأمنية
التزاع المسلح (٣)، الإرهاب (١٣)، الجرمية (٧)، الاضطرابات المدنية (٣)	٩	٦	٢٠	١٩	٧	٢٦	الوفاة نتيجة أعمال عنف
حوادث الطيران (٣١)، حوادث الطرق (١٠)، حوادث السلامة المهنية (٣)	١٥	٨	٣٦	١٧	٢٧	٤٤	الوفاة نتيجة حوادث تتعلق بالسلامة
التزاع المسلح (١)، الإرهاب (٨٩)، الجرمية (٥١)، الاضطرابات المدنية (٤)	٣٧	٣٨	١٠٧	١٢٢	٢٣	١٤٥	الإصابة نتيجة أعمال العنف
حوادث الطرق (١٤١)، حوادث السلامة المهنية (٢٥)	٥٥	٥٤	١١٢	١٢٤	٤٢	١٦٦	الإصابة نتيجة حوادث تتعلق بالسلامة
	١٤	٤	١٧	١٨	٣	٢١	خطف ^(١٤) الموظفين
	٧٢	٢٢٨	١٨٩	٢٦٦	١٥١	٤١٧	سلب ^(١٥) الموظفين
	١٤	٩	١١	١٤	٦	٢٠	اقتحام المساكن ^(١٦)
	١٤	٩	٢٢	٢٥	٦	٣١	اعتداءات ^(١٧) جسدية على الموظفين
	٥	٥	١	١	٥	٦	اعتداءات جنسية على الموظفين

(١٤) عمل تقييدي ينفذ باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو بالتغريم، بما في ذلك أخذ الرهائن مع تقديم طلبات كشروط لإطلاق السراح، تقوم به جهات فاعلة من غير الدول.

(١٥) فعل أو حالة الاستيلاء على الممتلكات بصورة غير مشروعة عن طريق استعمال العنف أو التهديد باستعمال العنف.

(١٦) الدخول إلى المساكن عنوةً بلا إذن بنّية ارتكاب جنحة أو جريمة ويزيد من خطورة ذلك استعمال القوة و/أو الاعتداء الجسدي.

(١٧) العمل غير المشروع الذي يضع الموظفين، بدون موافقتهم، في حالة خوف من تعرضهم جسدياً للأذى أو الضرب بشكل فوري.

الظروف الأمنية	عدد البلدان	الموظفات الإناث	الموظفون الذكور	الموظفون المعينون محليا	الموظفون المعينون دوليا	عدد الموظفين المتأثرين	فئة الحادثة الأمنية
السطو على ^(١٨) المنازل	٨٧	١٨٣	٢٣٥	٢٣٤	١٨٤	٤١٨	
ترهيب الموظفين ^(١٩)	٤٩	٨٠	١٤٤	١٥٢	٧٢	٢٢٤	
مضايقة الموظفين ^(٢٠)	٢٦	٢٢	٢٤	٢٩	١٧	٤٦	
إلقاء القبض ^(٢١) على الموظفين واحتجازهم	٤٤	١٤	١٨١	١٦٩	٢٦	١٩٥	
المجموع		٦٦٠	١٠٩٩	١١٩٠	٥٦٩	١٧٥٩	

(١٨) الدخول إلى المنازل عنوةً بلا إذن بنّية ارتكاب جريمة أو جنحة.

(١٩) فعل الترهيب أو التخويف أو فعل الردع عن طريق التهديد.

(٢٠) القيام بأعمال منتظمة و/أو مستمرة وغير مطلوبة ومزعجة لا تحقق أي غرض مشروع وتسبب معاناة عاطفية كبيرة.

(٢١) الأفعال التي ترتكبها جهات فاعلة تابعة للدولة.

المرفق الثاني

عدد موظفي الأمم المتحدة المدنيين الذين تضرروا من الحوادث الأمنية في
الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١

فئة الحادثة الأمنية	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الوفاة نتيجة أعمال عنف	٣١	٥	٢٦
الوفاة نتيجة حوادث تتعلق بالسلامة	١٤	١٩	٤٤
الإصابة نتيجة أعمال عنف	١١٠	٦٨	١٤٥
الإصابة نتيجة حوادث تتعلق بالسلامة	٨٠	١٦٤	١٦٦
خطف الموظفين	٢٢	١٢	٢١
سلب الموظفين	٢٥٤	٢٣٩	٤١٧
اقتحام المساكن	٢٦	٣٥	٢٠
اعتداءات جسدية على الموظفين	٧٢	٦٤	٣١
اعتداءات جنسية على الموظفين	—	٩	٥
السطو على مساكن الموظفين	٤٣٦	٣٨٥	٤١٨
ترهيب الموظفين	٢٤٩	٢١٠	٢٢٤
مضايقة الموظفين	٢٩	١٧	٤٦
إلقاء القبض على الموظفين واحتجازهم	١٦٣	٢١١	١٩٥
المجموع	١ ٤٨٦	١ ٤٣٨	١ ٧٥٩

المرفق الثالث

عدد موظفي الأمم المتحدة المدنيين الذين تضرروا من الحوادث الأمنية في الأشهر الستة الأولى من الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١

فترة الحادثة الأمنية	أول ستة أشهر من عام ٢٠١٠	أول ستة أشهر من عام ٢٠١١	أول ستة أشهر من عام ٢٠١٢
الوفاة نتيجة أعمال عنف	٤	٩	٧
الوفاة نتيجة حوادث تتعلق بالسلامة	٦	٣٣	١٠
الإصابة نتيجة أعمال عنف	٣٢	٤٦	٤٢
الإصابة نتيجة حوادث تتعلق بالسلامة	٦٠	٧٣	٩٥
خطف الموظفين	٧	١٤	٢٥
سلب الموظفين	١٦١	٢٠٤	٢٥٧
اقتحام المساكن	١٣	١٩	١٢
اعتداءات جسدية على الموظفين	٤٧	١٧	٢٠
اعتداءات جنسية على الموظفين	٦	٧	٢
السطو على مساكن الموظفين	٢٤٠	٢٣٤	٢٧٩
ترهيب الموظفين	١٧٠	١٣٥	١٣٤
مضايقة الموظفين	٧	٨	٣٤
إلقاء القبض على الموظفين واحتجازهم	١١٢	١١٨	١٨٦
مجموع عدد موظفي الأمم المتحدة المدنيين المتضررين	٨٦٥	٩١٧	١١٠٣

المرفق الرابع

الحوادث الأمنية الخطيرة التي تعرض لها موظفو شركاء الأمم المتحدة التنفيذيين غير الحكوميين في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (وفقاً لما أفيدت به إدارة شؤون السلامة والأمن)

عدد الموظفين المتضررين	فئة الحادثة الأمنية
٤٧	الوفاة نتيجة أعمال عنف
٦٧	الإصابة نتيجة أعمال عنف
٤٢	خطف الموظفين
١٥٦	المجموع